22

كلمة سعادة

عبدالله بن مبارك بن إعبود المعضادي

وزير البيئة

امام المؤتمر السابع عشر لإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي

ديربان – جنوب أفريقيا

2011

رئيس المؤتمر ،،،،

سعادة السكرتيرة التنفيذية لإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيير المناخي،،،

السادة رؤوساء الوفود ،،،،

السيدات و السادة الحضور الكرام،،،،

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته. أما بعد ،،،

يسرني أن أنقل لكم تحيات حضرة صاحب السمو الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، و تمنياته لمؤتمركم بالتوفيق و النجاح. و ننتهز هذه الفرصة لنعرب لحكومة جنوب أفريقيا عن خالص شكرنا على حفاوة الإستقبال و على التنظيم الجيد لهذا المؤتمر، كما إننا نثمن المجهودات التي تقوم بها سكرتارية الإتفاقية في سبيل إنجاح هذا المؤتمر و الوصول إلى أفضل النتائج.

السيد الرئيس،

أن ظاهرة تغير المناخ تمثل تحدياً عالمياً لا يمكن التعامل معه إلا من خلال تظافر الجهود العالمية، و في هذا السياق فإن دولة قطر ترى بأن الإتفاقية الإطارية للتغيير المناخي هي الإطار المناسب للتشاور و التفاهم للوصول إلى أفضل السبل للحد من الأثار المترتبة على هذه الظاهرة و كذلك لوضع آليات مناسبة للتكييف و التخفيف و معالجة الظواهر الطبيعية الناتجة من تغيير المناخ.

كما إن تطوير التكنولوجيا الحديثة وتيسير نقلها يشكلان عنصراً أساسياً من الإجراءات العالمية لمكافحة تغير المناخ ، مما يمكن الأفراد والمجتمعات من التكيف بطرق تعزز الأمن وتوطد النظام المتعدد الأطراف. وهذا يتطلب أولاً وقبل كل شي التوصل إلى أتفاق شامل وعادل وفعال يساعد على تحقيق الاستقرار لمناخنا، وتحفيز الاقتصادات ذات المستويات الأقل من الإنبعاثات، وحماية المكاسب التنموية، ومساعدة و بناء المجتمعات المحلية الضعيفة على التكيف مع أثار تغير المناخ، وبناء المجتمعات الأكثر أمناً واستدامه، إذ أن الفشل في تحقيق ذلك قد يؤدي إلى تقويض الثقة في النظام المتعدد الأطراف بشكل أعم.

ويساعد التخفيف من حدة أثار تغير المناخ في تمكين الملايين الكثيرة من الفقراء في كوكبنا من الحصول على الخدمات الحديثة في مجال الطاقة ، ونقل التكنولوجيا، وتقديم آليات الدعم المالي للبلدان النامية لتمكينها من التحرك بإتجاه التنمية القائمة على خفض الإنبعاثات.

وينطوي التكيف على جعل الناس آمنين بما يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة التهديدات التي تنتج عن تغير المناخ ، وتشمل الأمن الغذائي والصحة والسلامة، و هي عناصر لا يمكن ضمانها إلا من خلال بناء قدرات الناس وتمكينهم من الصمود وتأمين سبل كسب عيشهم ، وتعزيز الهياكل الأساسية المادية اللازمة لحمايتهم من الكوارث والظروف المناخية الحادة، وبناء النظم والمؤسسات اللازمة لمواجهة عواقبها.

السيد الرئيس ،،،

إن دولة قطر تساهم بشكل كبير جدا في توفير الطاقة النظيفة عالميا و لنا العديد من مشاريعنا الطوعية التي تساهم في تقليل الإنبعاثات الناتجة من استهلاك الطاقة في دول العالم من خلال التزامنا الكبير بتطوير تقنيات و تكنولوجيات الإنتاج الأنظف بتحويل الغاز إلى وقود مسال.

إن جهود بلادي في مجال التأقلم مع التغير المناخي لا تقتصر على بيئتنا المحلية فحسب وانما تتعدى ذلك لتفعيل مساعي التضامن والعمل المشترك كمسؤولية عالمية في مواجهة تداعيات هذه الظاهرة كمحاربة الجوع واستئصال شأفة الفقر كما أكد على ذلك حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة أل ثاني، أمير البلاد المفدى خلال قمة الأمن الغذائي العالمية التي انعقدت في روما عام 2009. و تطبق قطر رؤيتها في هذا المجال من خلال إنشاء شراكات و تحالفات إقليمية و دولية بشكل يضمن وضع آليات جديدة تمكن من التأقلم مع الظواهر الطبيعية الناتجة من التغيير المناخي.

السيد الرئيس ،،،

يسعدني أن أعلن أمامكم بترحيب دولة قطر بإنعقاد المؤتمر الثامن عشر للإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة للتغيير المناخي في العام القادم، حيث إن عاصمتنا الدوحة تتشرف أن تحتضن مؤتمركم بكل الرحب والسعه ، متأملين أن تكون محطتكم القادمة في قطر من المحطات المضيئه في مسيرة هذه المفاوضات وستسخر دولة قطر جميع امكانياتها لإنجاح مؤتمر اتفاقية الأطراف COP 18 ، و إذ نتطلع لهذه المناسبه ، فأننا نشكر سكرتارية الاتفاقية ودول الأطراف في الاتفاقية على هذه الثقه كما ونخص بالشكر دول المجموعة الاسيوية على ثقتها بدولة قطر .

و في الختام ،،،

فإننا نتمنى لجمهورية جنوب أفريقيا النجاح في مجهوداتها في رئاسة هذا المؤتمر، آملين أن تسفر مجهودات الرئاسة في تقريب وجهات النظر، والى نتائج بناءه تقود هذا المؤتمر للنجاح ، هذا وأتطلع لرؤيتكم العام القادم في عاصمة بلادي الدوحة .

و شكرا سيادة الرئيس ،،،،